

احدى عشرة مسألة الى ان قال وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على أبيه
الغني دون جده اهـ (ثم قال فيه أيضا) ومضى الميت كالأب الا في مسائل الى ان
قال التاسعة لا يؤدي من ماله أى مال الموصى صدقة الفطر بخلاف الأب اهـ وقد
نقلناه في كتاب الوصايا قال صاحب الاشباه

(كتاب الصوم)

نذر صوم الأبد فأكل لعذر يغذى لما أكل نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان
فقدم بعد ما نواه تطوعا ينوب عن النذر للزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم واجب
بإيجابها الا عن صوم واجب بإيجاب الله سبحانه وتعالى وتوقف المشايخ في منعها
عن قضاء رمضان اذا أفطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتماد على
قول المنجمين وعن محمد بن مقاتل انه كان يسألهم ويعتمد قولهم بعد ان يتغنى على
ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسي بالحديث من صدق كاهنا أو منجمين فقد
كفر بما أنزل على محمد نية الصوم في الصلاة صحيحة ولا يفسدها اذا أكل أو شرب
ما يتغذى به أو يتداوى به فعليه الكفارة والأفلا لا الدم اذا شربه فان عليه
الكفارة فانه طعام بعض الناس الصوم في السفر أفضل الا اذا خاف على نفسه
أو كان له رفقة اشترى كوامعه في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكروه
الا اذا نوى تطوعا أو واجبا آخر على الصحيح والافضل فطره الا اذا وافق صوما كان
يصومه أو كان مقتضا لا يصوم العبد والامة والمدير وأما الولد تطوعا الا باذن المولى
لا يصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج أو كان مسافرا لا يصوم الاجير تطوعا الا باذن
المستأجر اذا تقرر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من
جنسه واجب على التعمين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات فلو نذر حجة
الاسلام لم تلزمه الا حجة واحدة اهـ وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) ولو نذر صلاة
سنة وعين الفرائض لاشئ عليه وان عين مثلها الزمته ويكمل المغرب ولو نذر عبادة
المريض لم تلزمه في المشهور ولو نذر التسبيحات دبر الصلوات لم تلزمه الزوج
اذا أذن لزوجته في الاعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكره
اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء
رمضان سافر في رمضان ثم رجع لاهله لحاجة نسيها فأكل عندهم فعليه القضاء

والكفارة رأى صائماً يأكل ناسياً فيجزيه الا اذا كان يضاعف عنه المسافر يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان اعطى عنهم في موضعه جازاه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) قال الامام الاعظم اذا شهد واحد باللال فصاموا ثلاثين ولم يروا الهلال لم يفطروا حتى يصوموا يوماً آخر رمضان يقطع المتتابع في حق المقيم لا فرق بين المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة بجماعها الجماع في الذب بوجوب الكفارة اتفاقاً على الاصح الحجاز في نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل عملاً يصل به الى الضعف فيعمل نصف النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكفي كذب وهو باطل باقصر أيام السنة ظن طالع الفجر فأكمل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصوم (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما النية في الصوم فشرط صحته لكل يوم ولو علمها بالمشيئة صححت لانها انما تبطل الاقوال والنية ليست منها الفرض والسنة والنفل في أصلها سواء اهـ (ثم قال) والقضاء في الكل كالاداء من جهة أصل النية وأما الاعتكاف فهي شرط صحته واجبا كان أو سنة أو نفلاً وأما الكفارات فالنية شرط صحتها اعتقاداً أو صيماً أو اطعاماً اهـ ذكره في القاعدة المذكورة (ثم قال) في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث لا يكون مسافراً ولا مفطراً ولا مسلماً ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقيماً وصائماً وكافراً بالنية لانها ترك العمل كما ذكره الزياحي اهـ (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها) وان كان وقتها أي العبادة معياراً لها بمعنى انه لا يبع غيرها كالصوم في يوم رمضان فان التبعين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحاً مقيماً فيصح بمطابق النية وبنية النفل وواجب آخر لان التبعين في المتعين لغو وان كان مريضاً ففيه روايتان والاصح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا أو نفلاً وأما المسافر فان نوى واجب آخر وقع عما نواه لا عن رمضان وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان اهـ (ثم قال) هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من التبعين صلاة أو صوماً واجبا واما ان كثرت الفوائت فاختلغوا في اشتراط التبعين لتمييز الفروض المتحددة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد قضاه يوماً أو باعنه ولكن لم يعين انه عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز

في رمضان لم يبين انه صائم عن رمضان سنة ~~كذا~~ اه (ثم قال بعد ذلك
 في ضابط اختلاف الجنس وعدمه مانصه) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
 في الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا ويعرف
 اختلاف الجنس باختلاف السبب فالصلوات كلها من قبيل المختلف حتى الظهري
 من يومين أو العصر من يومين بخلاف أيام رمضان فانه يجمعها شهر ود الشهر
 فيتفرع على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر او كان عليه
 قضاء صوم يومين أو أكثر فصام يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن
 رمضان حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوى ظهري أو ظهر ا عن عصر
 أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا أداء الكفارات لا يحتاج
 فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عين لغى وفي الاجناس لا بد منه كما حققناه
 في الظاهر من شرح الكنز اه (ثم قال) وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه
 قضاء يومين من رمضان واحدا لا ولي أن ينوي أول يوم وجب على قضاؤه من هذا
 الرمضان وان لم يبين جاز وكذا لو كانا من رمضانين على المختار حتى لو نوى القضاء
 لا غير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدي وسنتين يوما عن القضاء
 والكفارة ولم يبين يوم القضاء جاز اه (ثم قال في ضابط التعيين لتمييز الاجناس
 المختلفة مانصه) ويذهب ان تلحق الصيامات المسنونة بالصلوات المسنونة فلا يشترط
 لها التعيين ولم أر من نبه عليه اه (ثم قال في ضابط فيما اذا عين وأخطأ مانصه)
 ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه
 من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غيره جاز اه (ثم قال فيه بعد ذلك في الرابع
 في صفة المنوى من الفريضة والنافلة مانصه) وأما في الصوم فقد علمت انه يصح بنية
 مباحة وبمطلق النية فلا يشترط الصوم رمضان أدانية الفريضة حتى قالوا لو نوى
 ليلة الشك صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه أول رمضان أجزاء اه (ثم قال)
 بعد ذلك ولا بد من نية الغرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء
 رمضان يحتاج الى تبيين النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل اه (ثم قال)
 وذكر في كشف الاسرار شرح أصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء
 حقيقة كنية من نوى أداء ظهرا اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت باق
 وكنية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فحري شهر او صامه بنية الاداء فوقع

صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظاهر على فان ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على فان انه قد مضى والنية فيه باعتبار انه أتى بأصل النية ولكن أخطأ في النية والخطأ في مثله معفو اهـ (ثم قال) في الخامس في بيان الاخلاص مانصه ولم أر حكم ما اذا نوى الصوم والحجبة ويشملها ما اذا أشرك بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة واذا نعت هل يتأب بقدره أو لا ثواب له أصلاً اهـ (ثم قال) في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مانصه ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد يكون تطوعاً ولو نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يصح له عز أيهما شأ وقال محمد يكون تطوعاً اهـ (ثم قال) وقد ظهر به هذا أنه اذا نوى فرضين فان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة اليمين اهـ (ثم قال) وأما اذا نوى نافلتين كما اذا نوى بركعتي الفجر التحية والسنة أجزأت عنهما ولم أر حكم ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفة اذا وافقه فان في مسألة التحية انما كانت ضمن السنة لمحصل المقصود اهـ (ثم قال) في السابع في وقتها أي النية مانصه وأما الصوم فلا يخلو أما ان يكون فرضاً أو نفلان كان فرضاً فلا يخلو أما ان يكون أداء رمضان أو غيره فان كان أداء رمضان جاز بنية متقدمة من غروب الشمس وبمقارنة وهو الأصل وبمتأخرة عن الشروع الى ما قبل نصف النهار الشرعي يسيراً على الصائمين وان كان غير أداء رمضان من قضاء أو نذر أو كفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارنة لطلوع الفجر لان الأصل القران كما في فتاوى قاضي خان ولا يجوز بمأخرة عن طلوع الفجر وان كان نفلاً فكم رمضان أداء اهـ (ثم قال) فائدة هل تصح نية عبادة وهو في عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافله الصوم تصح نية له ولا تفسد صلاته اهـ (ثم قال في العاشرة في شروط النية) الاول الاسلام الى ان قال الرابع أن لا يأتي بمخالف بين النية والنوى الى ان قال ومن المنافي نية القطع فان نوى قطع الايمان صار مرتداً في المحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذا سائر العبادات الا اذا كبر في الصلاة ينوي الدخول في أخرى فالتكبير هو القاطع للأولى لا مجرد النية وأما الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتقال

الى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلاة - انسان محتفلان
لا رجحان لاحدهما على الآخر في التحريم وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا
في المحيط (ثم قال) ولو نوى الاكل او الجماع في الصوم لم يضره وكذا لو نوى فعل
مناف في الصلاة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها
بخلاف ما اذا رجع بعدما أمسك بعد الفجر فانه لا تبطل كالاكل بعد النية من الليل
لا يبطلها اهـ (ثم قال) فصل ومن المنافى التردد وعدم الجزم في أصلها الى أن
قال وقالو لو نوى يوم الشك أنه ان كان من شعبان فليس بصائم وان كان من رمضان
كان صائما لم تصح نيته ولورد في الوصف بأن نوى ان كان من شعبان فنفل
والا فعن رمضان صحت نيته كما بيناه في الصوم اهـ (ثم قال) فسر ع عقب النية
بالمشقة قدمنا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والملا لم تبطل وان كان
مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعناق بطل اهـ وقد ذكرنا في كتاب الصلاة
(وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في الاصل بقاء ما كان على ما كان
مانعه) اكل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر صح صومه لان الاصل بقاء الليل
وكذا في الوقوف والافضل أن لا يأكل مع الشك وعن أبي حنيفة انه مسمى بالاك
مع الشك اذا كان يصره عليه أو كانت اليد مغمورة أو متغممة أو مكان في موضع
لا يقين فيه الفجور وان غلب على ظنه طلوعه لا يأكل فان اكل فان لم يستبين له شيء
لاقضاء عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر انه اكل بعد ما يقضى ولا كفارة ولو شك
في الغروب لم يأكل لان الاصل بقاء النهار فان لم يستبين له شيء قضى وفي الكفارة
روايتان وتماه في الشرح من الصوم اهـ (ثم قال في قاعدة ما ثبت بيقين
لا يرتفع الا بيقين مثله مانعه) وهذا فروع لم أرها الا الآن الى ان قال الثالث شك فيما
عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق أو وفاة
ينبغي أن يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم أخذ ما من قولهم لو ترك صلاة وشك انها آية
صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة عملا بالاحتياط اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة
تحلب التيسير مانعه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول
السفر وهو نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام وليلاتها وهو القصر والفطر
اهـ (ثم قال) الثاني المرض ورخصه كثيرة الى ان قال والفطر في رمضان للشيخ
الفاني مع وجوب الفدية عليه والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار

والفطر في رمضان والخروج من المعتكف اه (ثم قال) السادس العسر
وعوم البلوى الى ان قال وجوزأي أبو حنيفة تأخير النية في الصوم وعدم التعيين
اصوم رمضان اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا اه (ثم قال) وتقديم
النية على الصوم من الليل وتأخيرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي
دفعاً للشبهة عن جنس المأثم لان المأثم تطهر بعده والكافر يسلم والصغير
يبلغ كذلك اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الثانية مشقة خفيفة
كأن في وجع في أصبع وأدنى صداع في الرأس أو سوء مزاج خفيف فهذا لا أثر له
ولا التفات اليه لان تحصيل مصالح العبادات أولى من دفع هذه المفسدة التي لا أثر لها
ومن هنا رد على من قال من مشايخنا ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان عن
واجب آخر فإنه يقع عمنه نوى اذا كان مريضاً يصومه الصوم والافيقع عن رمضان
بأن ما لا يصير ليس بمريض لا فطر في رمضان فكلامنا في مريض رخص له الفطر
اه (ثم قال) الثالثة متوسطة بين هاتين ~~كمر~~ يرض في رمضان يخاف من
الصوم زيادة المرض أو بطء البرء فيجوز له الفطر اه (ثم قال) الخامسة
تخفيف تأخير كالمجموع بمزدلفة وتأخير رمضان للمريض والمسافر اه (وقال
في بحث درء المفسد مقدم على جاب المصالح مانصه) ومن فروع ذلك المبالغة
في المفضضة والاستنشااق مسنونة وتكره للمأثم اه (قال في القاعدة السادسة
العامة محكمة مانصه) وفي صوم يوم الشك فلا يكره لمن له عادة وكذا صوم يومين قبله
والمذهب عدم كراهة صومه بذية النفل مطلقاً اه (وقال في القاعدة الثمانية اه اذا
اجتمع الحلال والمحرام غلب المحرام الحلال مانصه) فتمت يدخل في هذه القاعدة
ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل في ذلك أبواب الى ان قال ومنها باب
العبادات فلنوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول اه (ثم قال)
وأما باب الصوم فاذا صام مقيماً فاسافر في اثناء النهار أو عكسه حرم الفطراه (وقال
في القاعدة السادسة المحدود تدرا بالشمات مانصه) والكفارات تثبت معها اي
مع الشبهة أيضاً الا كفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها ولهذا لا تجب مع النسيان
والمخطأ وبافساد صوم مختلف في صحته كما علم في محله فاما الغدية فهل يسقطها
فلم ارها الا ن اه وقد نقلنا ذلك في الحدود أيضاً (قال في القاعدة الثامنة اه اذا
اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر فاليا

ما نصه (ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالشئ وما بعده شئ ولو في يومين كان
 كان من رمضان تعددت والا فان كفره لا اول تعددت والا تعددت اهـ) (وقال
 في القعدة الخامسة عشر من استيجل بالشئ قبل اوانه عوقب بحرمانه ما نصه)
 وخرج عنها مسائل الى ان قال الثامنة شرب شيئا يمرض قبل الفجر فاصبح مريضا
 جازله الفطراه (وقال في القعدة السابعة عشر لا عرة باطن البين خطاه ما نصه)
 ولو اكل على ظنه ليلافيان انه بعد الطلوع قضى بالتكفير ولو ظن الغروب فأكل
 ثم تبين بقاء النهار فضى اهـ (وقال في الف الثالث في أحكام النامى ما نصه)
 أو تبين خطاه في الاجتهاد في الماء أو الثوب أو وقت الصلاة والصوم أو نسي في
 الصوم اهـ أى فانه بعد في جميع المذكورات وقد قلنا ببقية في الصلاة (ثم قال)
 ومما سقط حكمه في النسيان لو اكل أو شرب أو جامع ناسيا في الصوم لم يبطل اهـ
 (ثم قال) وقد جعل له أى للنسيان أصلا في التحريم فقال انه ان كان مع ذكر ولا
 داعي له كأكل المصلى لم يسقط التقصير بخلاف سلامه في الغعدة أو لامعه مع داع
 كأكل الصائم سقط أولا ولا فاولى كترك الذابح التسمية اهـ وقد قلنا ذلك في
 كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) والثاني المجمل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع
 الشبهة وانه يصلح عذرا وشبهة كالحجيم اذا ظن انها فطرته اهـ (وقال في أحكام
 الصبيان ما نصه) واتفقوا على وجوب العشر والمخراج في أرضه الى ان قال وعلى
 بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم اهـ
 (وقال في أحكام السكران ما نصه) وأما صومه في رمضان فلا شك انه ان صحى
 قبل خروج وقت النية أنه يصح منه اذا قوى لانا لا نشترط التبييت فيها واذا خرج
 وقتها قبل صحوه أتم وقضى ولا يمال الاعتكاف بسكره اهـ (وقال في أحكام
 العيدين ما نصه) ولا يكفر الا بالصوم ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد ولا فرضا
 وجب عليه بإيجابه وكذا الاعتكاف اهـ (ثم قال) ويصح عتقه عن الكفارات
 اهـ وقد قلنا ما في الطلاق أيضا (وقال في أحكام الاعمى ما نصه) ولا يصح عتقه
 عن كفارة اهـ (وقال في أحكام النقود وما يتبع فيه وما لا يتبع فيه ما نصه) ولا يتبعين
 في النذر اهـ (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل ما نصه) الاولى
 اذا نام الصائم على القفا وفوه مفتوحة فقطر قطرة من ماء المطر في فيه فسد صومه
 وكذلك لو أقطر أحد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية اذا

جامعها زوجه او هي نائمة يفسد صومها اه (وقال في أحكام الخبيث ما نصه)
ويصح اعتناقه عن الكفارة اه (وقال في أحكام الانثى ما نصه) وتغتسك في
في بيتها اه (وقال في أحكام الذمي ما نصه) ولا يصح نذره اه (وقال في أحكام
غيبوبة الحشفة) يترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وفساد الصوم ووجوب
قضائه اه (ثم قال) وعدم انعقاده اذا طلع الفجر بخلاف المالما وقطع المتابع
المشروط فيه وفي الاعتكاف وفساد الاعتكاف اه (ثم قال) فوائد الى ان
قال الثالثة الوطئ في الدبر ك الوطئ في القبل الى ان قال وفساد الصوم اتفاقا
واختلاف في وجوب الكفارة والاصح وجوبها اه (ثم قال) وبفسده الاعتكاف
اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطئ حرم دواعيه الا في الحيض والنفاس والصوم
لمن آمن فيحرم في الاعتكاف والاجرام مطلقا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح
(وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع ما نصه) الرابع الكفارة واختلاف في
منعه وجوبها والصحيح انه يمنع اى الدين التكفير بالمال اه وقد نقلناه في الايمان
(وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت ما نصه) وما يكون الصوم مشروطا
باعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم المتعمع
والقران فيفرق فيه بينهما اى الغنى والفقر فلا اعتبار لاعساره وقت التكفير
بالصوم وكذا يفرق في فدية الشح الفاسى فلا وجوب على الفقير فاذا ايسر لا يلزمه
الخراج اه وقد نقلناه في الطلاق والمجنايات والحج (وقال في بحث أحكام السفر
ما نصه) رخصته القصر والفطراه وقد ذكرنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في
بحث أحكام المعجم ما نصه) ومنها صحة الاعتكاف فيه اه وقد نقلنا بقيته في
كتاب الصلاة (وقال في أحكام يوم الجمعة ما نصه) ويكره افراده بالصوم اه وقد
نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افترق فيه الحيض والنفاس ما نصه)
والحيض لا يقطع المتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في
كتاب الطهارة (وقال في فن الانعاز ما نصه) الصوم اى رجل افطر بلا عذر ولا
كفارة عليه فقل من رأى الهلال وحده ورد القاضى شهادته ولائان تقول من
كان في صحة صومه اختلاف اى رجل نوى صوم رمضان في وقت النية ووقع
نقلا فقل من بلغ بعد الطلوع اى صائم ابتاع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من
ابتلع ريق حبيبه اى صائم افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مظننا كمن

شرع بنية القضاء فتبين ان لا قضاء عليه أي رجل نوى التطوع في وقته ولم يصح
 فقل الكافر اذا أسلم قبل الزوال ونواه اه (وقال في فن الحجيل مانه) الثاني
 في الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فاذا شعبان نقص
 يوما فالجيلة ان يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عمدا التزم
 ولو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويغفطراه (ثم قال) الرابع في الفدية أراد
 الفدية عن صوم أبيه وصلاته وهو فقير يعطى منوين من الخنطة فقيرا ثم يستوهبه
 ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة والزكاة (وقال في
 الفن السادس من الفروق مانه) كتاب الصوم نذر صوم يومين في يومه لا يلزمه
 الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لزمته والفرق امكان المجتئين فيها بنفسه وبالنائب
 بخلافه اه وقد نقلناه في الحج (ثم قال) ذاق في رمضان من الملح قليلا كفر ولو
 كثير الا لأن قلبه نافع وكثيره مضر وقضى وكفر بابتلاع جمجمة من خارج لان
 مضغها لا نهاتت لاشي بالمضغ دون الابتلاع اه (وقال أيضا في الفن السادس
 من بحث الحج مانه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية
 أعادوا والفرق ان تدارك الحج متعذروا في غيره متيسر اه وقد نقلناه في
 كتاب الحج (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس من كتاب الاستحسان
 مانه) وعن أبي يوسف صوم الستة يعني بعد رمضان مكروه الا اذا كان متفرقا لان
 النصارى زادوا على صومهم وهذا أشبه بهم وهذا أحسن ما سمعنا اه (وقال
 المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة مانه) عين الناذر مكينة فله اعطاء غيره
 الا اذا لم يعين المنذور كما لو قال لله على ان أطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين فلو عين
 مسكنين فله الاقتصار على واحد اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (وقال في
 كتاب الحج مانه) أوصى الميت بالحج فمهرع الوارث أو الوصى لم يحجز ولو أوصى الوصى أو
 الوارث بماله ليرجع صم وله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي
 اه (وقال في كتاب القضاء) يقبل قول العدل في احد عشر موضعا الى ان قال وبرؤية
 رمضان عند الاعتلال اه (وقال فيه أيضا) القضاء الغننى لا يشترط فيه الدعوى
 والخصومة الى ان قال ونظيره ما في الخلاصة في طريق المحكم بثبوت الرضائية
 ان يعاقب رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى بحق على آخر ويتنازعان في دخوله
 فتقوم البيضة على رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل اه (وقال أيضا)

في كتاب القضاء تسمع الشهادة بدون الدعوى في المحد الخالص الى ان قال وفيما
 تمحض لله سبحانه وتعالى كرمضان اه (وقال) ايضا في كتاب القضاء تقبل
 الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف وهلال رمضان
 وغيره الا هلال الفطر والاخفى اه (ثم قال) فيه ايضا تقبل الشهادة حسبة
 بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف الى ان قال
 وهلال رمضان اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق
 فلا جواب لها قال الدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه
 المواضع فالحفظ اه (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر
 يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في المحذور وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر
 ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليمنية وقد آلفت فيها رسالة اه
 قال صاحب الاشباه

* (كتاب الحج) *

ضمن الفعل يتعدى بتعدد الفاعل وضمن المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل
 صبيد تعدد الجزاء ولو حلالا في قتل صبيد الحرم لا كضمن حقوق العباد اه
 وقد نقلناه في كتاب الجناسيات وفي كتاب الغيب (ثم قال) جامع مرار فاعليه
 لكل مرة دم الا ان يكون في مجامع واحد فاعليه دم واحد لا يأكل من الهدايا
 الا ثلاثة هدى المتممة والقران والتطوع الحج تطوعا أفضل من الصدقة النافلة
 يكره الحج على المحار بناء الرباط بحيث ينفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية
 اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا كان الغالب السلامة على الطريق
 فالحج فرض والا فلا حج الفرض أولى من طاعة الوالدین بخلاف الفل اذا لم يكن
 الاب مستغنيا لم يحل الخروج وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقلم أظفاره
 ولا يأخذ من شعر رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر به أخذ الفقيه اه وقد
 نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) معه ألف درهم وهو يخاف العزوبة فاعليه الحج
 ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله جازله التزوج اه وقد
 نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) المحساج عن الميت اذا خا ط ما دفع اليه بما له يجوز
 فان أخذ المأمور المسال فأتجر به ويرجع وجع عن الميت قال لا يجوز به الحج خلافا للحمد